

القنص

كانت موريتانيا حتى عهد قريب بلدا ثريا شيئا ما بوحوشه الكثيرة. إلا أنه على مرّ الزمن، وتحت التأثير المتضافر للجفاف والضغط البشري، لم تعد توجد في موريتانيا حيوانات متوحشة بالمعنى الحقيقي للكلمة، فيما عدا الطيور. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية المطروحة على المصالح الغابية في غياب معطيات موثوق بها عن وضعية الحيوانات والطيور في البلد. فليست لدينا معلومات عن أعداد الحيوانات التي ما تزال موجودة ولا عن مناطق توزيعها. فالواقع أنّ المهمة المنوطة بالدراسة الوصفية لموريتانيا في سنة 2000 جمعت الكثير من المعلومات الكيفية عن وجود أو عدم وجود الحيوانات والطيور على امتداد التراب الوطني، لكن تلك المعطيات قديمة وتحتاج إلى تحديث.

يشكل القنص رياضة مترسخة في تقاليد الموريتانيين. وقد تطور من ضرورة معاشية لدى السكان إلى نشاط ترفيهي خاص بالأجانب (السياح) والطبقة المترفة. ولا يتوفر البلد على معطيات كافية حول الموارد الحيوانية في البلد، لتحديد نسب الاصطياد. ومنذ سنة 2011، قُصرت ممارسة القنص في موريتانيا على الصيد الرياضي للخنازير البرية، بهدف الحفاظ على التوازن البيئي وتخفيض الأضرار التي تسببها للزراعة.

يشكل موسم القنص فرصة كبيرة لخلق التشغيل المؤقت بالنسبة للسكان المحليين، ولخلق مداخيل ترتبط بتأجير الفنادق والسيارات من طرف المستثمرين في السياحة البيئية. ويولد نشاط السياحة البيئية أيضا مداخيل للدولة، من تسديد إتاوات ترتبط بمنح رخص الصيد الرياضي.

وحملة القنص محكومة بمدونة القنص وتسيير الحيوانات المتوحشة (القانون رقم 041-2018). ويفتح موسم القنص سنويا بمقرر من الوزير المكلف بالقنص، يحدد فترة وشروط ممارسة القنص.

